مؤسسة محمد بن راشد لتنمية
المشاريع الصغيرة والمتوسطة
DUBAI SME

إحدى مؤسسات دائرة التنمية الإقتصادية - حكومة دبي
An Agency of the Department of Economic Development - Government of Dubai

تقرير حالة

الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

المحتويات

كلمة سعادة سامي ضاعن القمزي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي	04
كلمة سعادة عبدالباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	05
مقدمة التقرير	07
تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	09
أقسام التقرير ومنهجية الدراسة	17
الملخص التنفيذي	21
اقتصاد دبي	22
مشهد الأعمال و الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	23
أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	25
الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	26
حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	31
- درجة التوجه الدولي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	32
- سيادة الإبتكار لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	34
- مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	36
- درجة تطوير الموارد البشرية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	38
- درجة تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لمبادئ الحوكمة الرشيدة	40
- مستوى الحصول على التمويل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	42
- امكانية التوسع لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة	44
توقعات الأعمال لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي	47
الدعم الحكومي للنظام الإيكولوجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	48

كلمة سعادة سامي ضاعن القمزي

مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة محور ارتكاز اقتصاد أي دولة باعتبارها المحرك لخلق العديد من فرص العمل وتقديم نماذج عمل جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى كونها نموذجاً للشركات العالمية المستقبلية. ويشكل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة 95% من مجموع الشركات العاملة في إمارة دبي والتي تعد مسؤولة عن توظيف 42% من مجموع القوى العاملة وتساهم بقرابة 40% من القيمة المضافة للإمارة، وذلك بناء على التعريف الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الصادر في العام 2009. ومن خلال التعريف تمكنا من تقدير وتحديد حجم ووضع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي ومقارنتها مع الاقتصاديات الأخرى.

ويسعدني قيام مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعداد تقرير شامل ومفصل للوضع الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدبي. وبناءً على مخرجات التقرير، ستقوم المؤسسة بوضع الاستراتيجيات والمبادرات المناسبة للسنوات المقبلة من أجل تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ككل، وبذلك نرفع من قيمتها المضافة لاقتصاد دبي تماشياً مع النمو الذي يشهده الاقتصاد المحلي.

ويتطلب بناء وتعزيز البيئة المناسبة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جميع المعنيين في تنمية الاقتصاد والأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة العمل مع دائرة التنمية الاقتصادية في دبي ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل جعل دبي المدينة رقم واحد في العالم لتأسيس ونمو وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصبح شركات عالمية.

وإنه من دواعي سروري أن أقدم التقرير الأول عن وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.

كلمة سعادة عبدالباسط الجناحي

المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تماشياً مع مهام مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاشراف على تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، وتنفيذاً لمستهدفات الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، فقد تم إعداد تقرير شامل لفهم وضع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، ومختلف الصناعات التي تنخرط في هذا القطاع.

ويقدم هذا التقرير الأول من نوعه صورة شاملة ودقيقة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن الاقتصاد الكلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك القطاعات الفرعية للتجارة والخدمات والصناعة. ونأمل أن يكون هذا التقرير مرجعاً لجميع المعنيين بالتنمية الاقتصادية على صعيد الإمارة والمستويات الاتحادية.

وتبين نتائج التقرير أن اقتصاد الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي قوي وحيوي بشكل كبير في دعم اقتصاد الإمارات ككل. وفي الوقت الذي يستمر فيه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد الامارة، نجد أن هناك العديد من نقاط القوة في القطاع بإمارة دبي بشكل عام، ولا تزال هنالك مجالات عديدة للتحسين مثل:

الانتاجية الاجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر على تنافسيتها أقل نسبياً من نظيراتها في سنغافورة وكوريا الجنوبية.

تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا في تطوير عملياتها وخدماتها لا يزال محدوداً.

تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا إلى تحسين الحوكمة والشفافية المالية إذا كانت تطمح للعمل في الأسواق العالمية وجذب المستثمرين والتعاون التجاري المشترك.

تحتاج شركاتنا الصغيرة والمتوسطة لتطوير قدرات الموارد البشرية من خلال توظيف ومكافأة المواهب الصحيحة، وأن تجعل شركاتهم مكاناً رائعاً للعمل فيه.

تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا إلى الاستثمار في الابتكار وخلق ثقافة الابداع في شركاتهم لضمان الأسواق والمنتجات والخدمات الجديدة.

تعتبر هذه النتائج مدخلات للخطة الاستراتيجية لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات الخمس القادمة والتي سيتم إطلاقها في بداية العام 2014. وتركز الخطة على تعزيز بيئة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم دورة حياة الشركات من التأسيس إلى العالمية، وجعل دبي المكان الأمثل لبدء ونمو واستثمار وتوسع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصبح شركات رائدة عالمية.

ومن هنا أدعو جميع المعنيين على توحيد الجهود ودعم مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

مقدمة التقرير

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد دبي، حيث تمثل 95 % من عدد الشركات المسجلة في الإمارة. وهذه الأعمال مسؤولة عن توظيف 42 % من القوى العاملة وتساهم بحوالي 40 % في اقتصاد دبي. وتركز الحكومة بشكل كبير على تعزيز مساهمة وأداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تجعل من هذه الأعمال مساوية لنظيرتها في الدول المتقدمة وذات الدخل العالي. وعليه، يجب صياغة المبادرات التي تهدف إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بناء على البحث التفصيلي للوضع الحالي واحتياجات التنمية.

يعد هذا التقرير الأول من نوعه عن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، حيث يهدف إلى تقديم رؤية عامة متعددة الأبعاد لهذا القطاع في دبي. يبدأ التقرير بموجز إحصائي لهيكل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، يليه تحليل تفصيلي لأداء الأعمال والاقتصاد فيها. ويعتبر التقييم الشامل لحالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في إمارة دبي من المكونات الاساسية لهذا التقرير.

إضافة إلى تسهيل صياغة خطط التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخطط التي تهدف إلى تسهيل تطوير بيئة الأعمال برمتها، فإن هذا التقرير سيكون له أهمية لعدد من الهيئات العامة والخاصة التي تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إمارة دبي، والتي تشمل البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإستشارات والتدريب والشركات التي تقدم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات، وشركات المحاسبة والهيئات الصناعية وغيرها، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو أن يكون مرجعا لأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والمعنيين المحليين والدوليين من خلال التركيز على أداء وخصائص قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (بناء على مؤشرات معينة عالية المستوى يمكن تتبعها سنويا).

ويمكن تعريف وتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي طبقا للتعريف المعتمد من مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، والذي تم تفصيله في القسم التالي.

تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

يتم النظر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها «محرك» النمو الاقتصادي وعامل مهم في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد. فهي مصدر أساسي لريادة الأعمال والإبتكار وخلق فرص التوظيف.

ونظراً لإدراك مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في تطوير وتنويع الاقتصاد، فقد قامت المؤسسة بصياغة وتبني تعريف واضح وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دبي في 2009. حيث كان هذا التعريف الأول من نوعه في الإمارات العربية المتحدة.

وباستخدام لغة مشتركة لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بناء على معياري العوائد المالية وحجم العمالة)، فإن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهدف لدفع عجلة النمو والتنمية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل ، وذلك من خلال مبادراتها الأساسية والبرامج الموجهة لدعم التوجه الاقتصادي لإمارة دبي بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في القطاعين العام والخاص.

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

يمثل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة «لغة مشتركة» تجمع العديد من المعنيين والملتزمين بأدوار وأنشطة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعددة، الأمر الذي يمكن التنسيق والتعاون الفعال بينهم. بالإضافة إلى أنه يعمل كقاعدة أساسية وهيكل عمل لتنفيذ المبادرات المتعددة الموجهة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

إلى جانب إنشاء إطار لتحديد أهلية الشركات للعديد من مبادرات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يقدم التعريف أساسا يمكن الاعتماد عليه لمراقبة تأثير هذه المبادرات. علاوة على ذلك، أصبح التعريف بمثابة القاعدة الأساسية لتجميع الإحصاءات ذات الصلة بالقطاع والمستخدمة في دراسات حساب الدخل القومي لمركز دبي للإحصاء.

الغرض من تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لوضع تعريف شامل ورسمي لإمارة دبي يمثل قاعدة أساسية للمبادرات التشغيلية المتعددة التي تهدف إلى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي

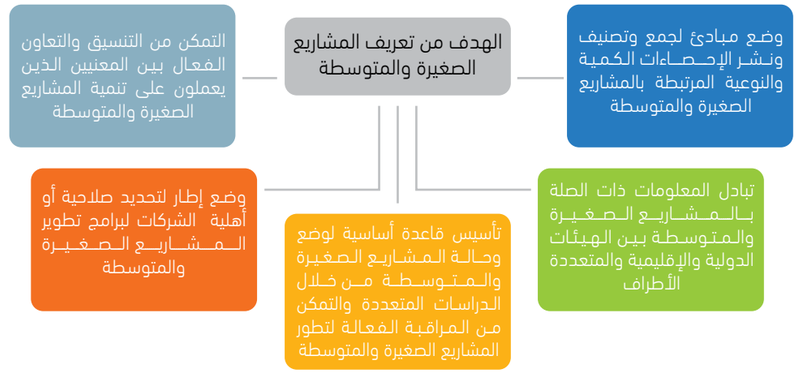

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جوهره هو «اللغة المشتركة» التي ستؤدي إلى توحيد المعنيين في أدوار وأنشطة مختلفة من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشكل 1

فوائد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعمل تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمعيار أساسي لاستهداف وقياس تأثير برامج وسياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتنوعة. تركز هذه البرامج بشكل أساسي على تعزيز التوسع في السوق، وزيادة الصادرات، وتسهيل الحصول على التمويل وتقديم فرص عمل علاقات بين رواد الأعمال.

ويوفر التعريف اطارا لجمع فوائد هذه البرامج والسياسات من أجل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لضمان تقديم الميزة التنافسية، والنمو في الأعمال وتطورها، والوصول إلى التكنولوجيا بشكل أعلى، والتمكن من الوصول إلى التمويل وإلى فرص في السوق.

علاوة على ذلك، تعمل هذه الفوائد والمزايا على دعم المكانة الدولية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي ، وتزيد من احتمالية جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق وظائف ذات قيمة مضافة للاقتصاد. وبشكل عام، كان إطلاق التعريف الخطوة الأولى لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجاه تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبما يتوافق مع خطة التنمية الاقتصادية في الإمارة والإمارات العربية المتحدة.

فوائد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

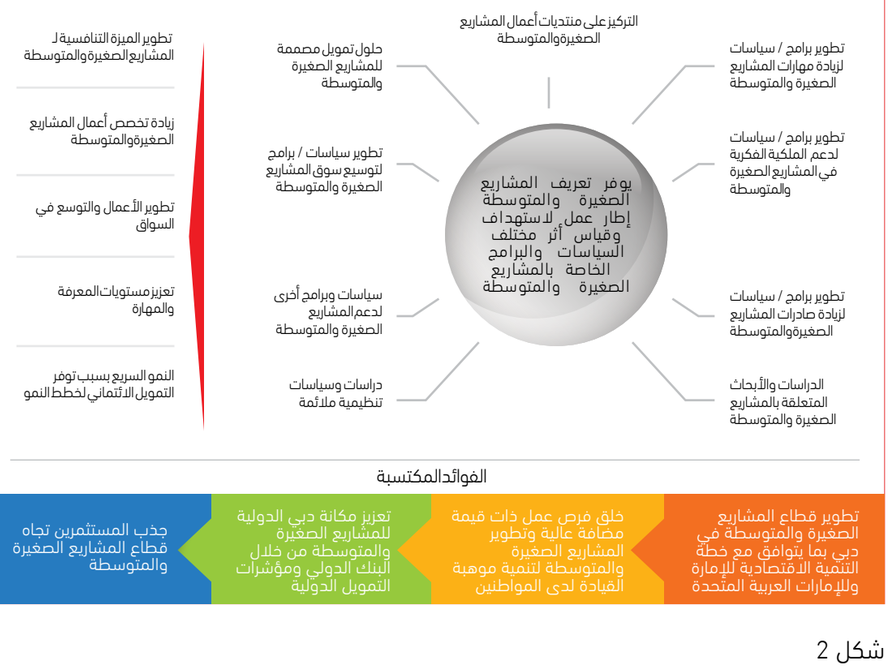

شكل 2

صياغة تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تم التوصل إلى تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل منهجي من خلال عملية شاملة جمعت أسس البناء التالية (شكل 3).

تم تقييم بيانات الاقتصاد الكلي الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الناتج المحلي الاجمالي والعمالة والتدفقات التجارية لضمان توافق التعريف مع الواقع الاقتصادي في دبي.

دراسة مجموعة من التعريفات الدولية والإقليمية لتحديد الوضع الأنسب للمؤشرات والمعايير الرئيسية التي تتبناها هذه التعريفات.

تقييم لرؤية ووجهات نظر وتطبيق تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين المعنيين الرئيسيين ويشمل ذلك المناطق الحرة والبنوك والهيئات الحكومية ذات الصلة.

تم وضع حدود التعريف من خلال تقييم الهياكل النموذجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الدول المختلفة؛ وساعد هذا على تحديد أفضل تركيبة نموذجية وهيكل توزيع الأعمال عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفئة الأعمال الكبيرة، بالإضافة إلى تقسيم تفصيلي للتصنيف إلى متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

بالإضافة لذلك، تم إجراء دراسة على عينة من 1،200 شركة صغيرة ومتوسطة في دبي في قطاعات رئيسية: وهي: التصنيع والتجارة والبناء والعقارات والخدمات، لتحديد توزيع الأعمال فيما يتعلق بالمعايير المختلفة، مثل القيمة المضافة، ودرجة تطور الأعمال، واستخدام الحاسب، إلخ.

تم تقييم مجموعة من المؤشرات المحتملة (عدد العمالة، العوائد، صافي الربح ، رأس المال المسجل، مجموع الأصول، صافي القيمة، والقيمة المضافة) من حيث مناسبة للتعريف وإمكانية تجميعها ومساهمتها في احتمالية التنبؤ والاستمرارية .

تم تحليل البيانات التفصيلية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومصدرها مركز دبي للإحصاء وغرفة دبي ودائرة التنمية الاقتصادية ، لدراسة العلاقات السببية بين المعايير المختلفة (عدد الأعمال، وعدد العمال، والعوائد المالية إلخ).

مدخلات صياغة تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

شكل 3

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

وكنتيجة لما سبق فقد تم وضع تعريف شامل ورسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي.

الشركة الصغيرة أو المتوسطة في دبي يتم تعريفها بأنها الشركة التي تفي بمعايير عدد العمال والمبيعات الكلية، طبقا للقطاع التي تنتمي إليه (التجارة / الصناعة / الخدمات). أيضا، يتم تصنيف حجم الشركة (متناهي الصغر - صغيرة - متوسطة) بناء على المعايير الخاصة بكل قطاع.

ولغرض تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، يتم تعريف الشركة على أنها: أي مشروع يمارس نشاط اقتصادي ، بصورة قانونية، و يكون مسجل لدى سجل تجاري (على سبيل المثال دائرة التنمية الاقتصادية في دبي) أو لدى سلطة منطقة حرة أو منطقة صناعية.

ويتطلب تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديد عدد الموظفين والعوائد السنوية للمشروع، ويشترط توفرهما.

وتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبارة عن جدول 3 × 3، بمعايير محددة من حيث حجم الشركة (متناهية الصغر - صغيرة- متوسطة) وقطاع العمل (الصناعة، الخدمات، التجارة).

شكل 4 يوضح تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي ويتم تصنيفه طبقا للقطاعات وحجم الأعمال.

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

	التجارة		الصناعة		الخدمات	
	الموظفين	العوائد	الموظفين	العوائد	الموظفين	العوائد
متناهية الصغر	<=9 و	<=9 مليون	<=20 و	<=10 مليون	<=20 و	<=3 مليون
صغيرة	<=35 و	<=50 مليون	<=100 و	<=100 مليون	<=100 و	<=25 مليون
متوسطة	<=75 و	<=250 مليون	<=250 و	<=250 مليون	<=250 و	<=150 مليون

شكل 4

الموظف هو الذي يعمل في نشاط اقتصادي ذو صلة بالأعمال كالأمور التشغيلية والصيانة وإدارة الأعمال ويستلم راتب / الأجور كمكافأة للخدمة التي يقوم بها

العوائد هي عنصر أساسي من أرباح الشركة وحساب الخسارة ويأخذ بعين الاعتبار قيمة الدخل المكتسب من خلال الأنشطة التشغيلية للشركة.

وفيما يتعلق بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، يتم تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الثلاثة كما يلي:

قطاع التجارة:

شركة متناهية الصغر هي أية شركة بها 9 موظفين أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 9 ملايين درهم أو أقل.

شركة صغيرة هي أية شركة بها 35 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها 50 مليون درهم أو أقل.

شركة متوسطة هي أية شركة بها 75 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 250 مليون درهم أو أقل.

أي شركة لديها أكثر من 75 موظف أو تبلغ مبيعاتها الكلية أكثر من 250 مليون درهم تعتبر كبيرة.

قطاع الصناعة:

شركة متناهية الصغر هي أية شركة بها 20 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 10 مليون درهم أو أقل.

شركة صغيرة هي أية شركة بها 100 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها 100 مليون درهم أو أقل.

شركة متوسطة هي أية شركة بها 250 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 250 مليون درهم أو أقل.

أي شركة لديها أكثر من 250 موظف أو تبلغ مبيعاتها الكلية أكثر من 250 مليون درهم تعتبر كبيرة.

قطاع الخدمات:

شركة متناهية الصغر هي أية شركة بها 20 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 3 ملايين درهم أو أقل.

شركة صغيرة هي أية شركة بها 100 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها 25 مليون درهم أو أقل.

شركة متوسطة هي أية شركة بها 250 موظف أو أقل وتبلغ مبيعاتها الكلية 150 مليون درهم أو أقل.

أي شركة لديها أكثر من 250 موظف أو تبلغ مبيعاتها الكلية أكثر من 150 مليون درهم تعتبر كبيرة.

ملاحظة على معيار الاستقلالية

يقدم معيار «الاستقلالية» الذي هو جزء مكمل لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إرشادات توجيهية لتحديد تأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك التأكيد على تصنيف حجم الشركة الفعلي (متناهية الصغر / صغيرة / متوسطة)، بناء على تقييم حصتها في شركة أخرى إن وجدت.

تم الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الخاصة في «المحاسبة للاستثمارات" كأساس ومبدأ لتحديد معيار استقلالية الأعمال.

وبناء على معيار الاستقلالية، يمكن تعريف درجات الأعمال الثلاثة كالتالي:

المؤسسة المستقلة

المؤسسة الشريكة

المؤسسة المرتبطة

المؤسسة المستقلة – تعتبر المؤسسة مستقلة، إذا كانت مستقلة بالكامل أو كانت لديها شراكات صغيرة مع مؤسسات أخرى (أقل من أو تساوي 20 %). في مثل هذه الحالات، ستستخدم المؤسسة فقط عدد الموظفين وبيانات المبيعات الكلية الخاصة بها (البيانات المالية الغير مجمعة) للتحقق مما إذا كانت تتفق مع المعايير الخاصة بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة الشريكة – هي المؤسسة التي لها شراكات مع مؤسسات أخرى تتضمن مشاركة بنسبة أكبر من 20 % وأقل من أو تساوي 50 % فيتم تصنيفها على أنها مؤسسة شريكة. إذا تم اعتبار المؤسسة كمؤسسة شريكة ، يجب إضافة جزء من عدد الموظفين والتفاصيل المالية لدى المؤسسة الأخرى للبيانات الخاصة بالشركة مقدمة الطلب لتحديد صلاحية وضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة تتحكم في 30 % من أسهم شركة أخرى، يجب عليها أن تضيف 30 % من عدد موظفي الشركة الأخرى ومبيعاتها الكلية.

المؤسسة المرتبطة – تعتبر الشركة "مرتبطة" إذا كانت تتحكم في أكثر من 50 % من أسهم شركة أخرى أو كانت شركات أخرى تتحكم في أكثر 50 % من أسهم الشركة مقدمة الطلب. في هذه الحالة، سيكون عدد الموظفين والمبيعات الكلية للشركة مقدمة الطلب مرتبط بنسبة 100 % بالأعداد المماثلة في الشركة الأخرى.

أقسام التقرير ومنهجية الدراسة

تم تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية. وتم توضيح كيفية تقسيم هذه الأقسام والمنهجية المناسبة والمصادر المتعلقة بها كما يلي:

القسم ا. التقييم الاقتصادي

اقتصاد دبي

يقدم هذا القسم نظرة عامة على اقتصاد دبي فيما يتعلق بمؤشرات إجمالي الناتج المحلي وحصة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في إجمالي الناتج المحلي. ويضم القسم أيضا عرضا موجزا لمؤشرات التجارة الخارجية الرئيسية والتي تعكس النمو في التجارة الخارجية، ومستويات المنتجات الرئيسية والأسواق الرئيسية للتجارة الخارجية. تقوم هذه المؤشرات على البيانات الواردة من مركز إحصاء دبي، بالإضافة إلى مصادر أخرى تشمل صندوق النقد الدولي (IMF) وتقارير بحثية أخرى.

مشهد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يقدم هذا القسم أيضا نظرة عامة على مشهد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي فيما يتعلق بعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقيمة المضافة للأعمال والتي يتم تقسيمها طبقا لقطاع وحجم الشركات.

ويختتم هذا القسم بتحليل للتراخيص التي يتم إصدارها وتجديدها عبر دائرة التنمية الاقتصادية في دبي لدفع التوجهات ذات الصلة قي أنشطة الأعمال التي حدثت في دبي في السنوات الخمس الأخيرة (2007 – 2012).

القسم اا. أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

يقدم هذا القسم نظرة عامة على أداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على مستويين:

الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يتم تقييم الأداء الاقتصادي بناء على مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والقطاع إلى القيمة المضافة والتوظيف في اقتصاد دبي. وتم تحليل هذه المؤشرات بناء على البيانات التي تم الحصول عليها من مركز إحصاء دبي.

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة: يتم تقييم أداء الأعمال مع الأخذ في الاعتبار إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، والعائد على رأس المال (ROCE) في القطاعات الثلاثة (الصناعة والتجارة والخدمات) وكذلك مستوى تكوين رأس المال بواسطة هذه الأعمال.

يتم تقييم إنتاجية العمالة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على البيانات التي يقدمها مركز إحصاء دبي. ويتم تقييم ROCE وتكوين رأس المال بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على التحليل المالي لعينة من 307 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (كما هو مفصل في القسم اللاحق).

القسم III. الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

يقدم هذا القسم تحليلا مفصلا للأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بناء على تحليل للنسب المالية الرئيسية لعينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي عبر قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. تم تحليل 307 عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة طبقا للتقسيم التالي للقطاعات:

120 مشروع صغير ومتوسط في قطاع التجارة

157 مشروع صغير ومتوسط في قطاع الخدمات

20 مشروع صغير ومتوسط في قطاع الصناعة

تم التركيز في هذا الفصل على جوانب رئيسية تعكس الاختلافات في الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أجزاء مختارة من هذه القطاعات، وتم الاشارة إليها في هذا القسم.

يقدم هذا القسم أيضا تحليلا للأداء المالي لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي. والذي يعد من أهم المبادرات التي أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي. فيما يتعلق بالبرنامج، يتوجب على جميع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية (والتي تملك فيها حكومة دبي أكثر من 50 %) تخصيص 5 % على الأقل من ميزانية الشراء السنوية للمشاركين في البرنامج.

ويقوم التحليل على مقارنة الأداء المالي لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية في مقابل مؤشرات القطاع.

القسم IV. حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

يركز هذا القسم على حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي والمميزات الرئيسية لها، حيث تم إجراء دراسة شاملة على عينة من 500 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لتقييم حالتها فيما يتعلق بالمفاهيم التالية:

درجة التوجه الدولي لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سيادة الإبتكار لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

درجة تطوير رأس المال البشري لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مستوى الحصول على التمويل لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

امكانية توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

درجة تبني المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمبادئ الحوكمة الرشيدة

ضمت العينة خليطا من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة طبقا لتعريف مؤسسة محمد بن راشد في دبي. وضمنت عملية تجميع العينات تمثيل الأعمال في القطاعات الثلاثة الخاصة بالصناعة والتجارة والخدمات كنسبة من إسهامهم على التوالي في إجمالي الناتج المحلي لدبي (بعد استبعاد القطاعات التي ليس لها توجه إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل الخدمات المالية والتعدين واستخراج المعادن). وضمت عملية جمع العينات أيضا التمثيل الملائم للأقسام المختلفة داخل كل قطاع.

يتمثل عنصر رئيسي آخر من هذا القسم في التوضيحات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لها توجه عالي تجاه موضوعات معينة (تنمية رأس المال البشري، التوجه الدولي، إلخ). لقد تم إجراء مقابلات مع المديرين التنفيذيين/ وأصحاب الأعمال لفهم رحلتهم في بناء أعمالهم الخاصة وتنفيذ مفاهيم معينة فيما يتعلق بأعمالهم.

القسم V. توقعات الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

يركز هذا القسم على الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط (3 – 5 سنوات)، بناء على دراسة تم إجراؤها على عينة حجمها 500 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يسلط التقرير الضوء على توقعات الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس مؤشر ثقة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة من الربع الأول لعام 2012 إلى الربع الأول من عام 2013. ويتم الحصول على هذه المؤشرات من تقارير المسح الأعمال الربع سنوية الصادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي.

القسم VI. الدعم الحكومي للنظام الإيكولوجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يقدم هذا القسم موجزا للدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، حيث تلعب مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مركزيا في تعزيز وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي.

يقدم هذا الفصل تفصيلا للمبادرات الرئيسية التي تنفذها مؤسسة محمد بن راشد في دبي بشكل مستقل أو بالتعاون مع هيئات أخرى تجاه أجندة دعم وتطوير وتقوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي.

بالإضافة لذلك، يركز هذا الفصل باختصار على الفجوات الرئيسية في النظام الإيكولوجي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي (بناء على إطار عمل المنتدى الاقتصادي العالمي)

الملخص التنفيذي

يهدف التقرير إلى تقديم نظرة عامة متعددة الأبعاد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي. ويبدأ بملخص إحصائي لهيكل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، يتبعه تحليل تفصيلي لأداء الاقتصاد والأعمال للقطاع. ويشكل التقييم الشامل لحالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي مكونا رئيسيا من هذا التقرير.

جدول 1: هيكل وطريقة عمل التقرير

القسم	الهدف	المصدر / الطريقة
قسم I. **التقييم الاقتصادي**	تقديم نظرة عامة على مشهد الاقتصاد والأعمال في دبي	البيانات من مركز دبي للإحصاء، وكذلك المصادر الأخرى التي تشمل صندوق النقد الدولي (IMF) والتقارير البحثية الأخرى بيانات الترخيص للأعمال من دائرة التنمية الاقتصادية في دبي
قسم II. **أداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي**	تقديم نظرة عامة لأداء الاقتصاد والأعمال لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي	البيانات من مركز دبي للإحصاء التحليل المالي الذي تم إجراؤه على عينة من 307 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي
قسم III. **الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي**	تقييم الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي	التحليل المالي الذي تم إجراؤه على عينة من 307 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي
القسم IV. **حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي**	التركيز على حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي وخصائصها الرئيسية	دراسة شاملة على عينة من 500 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، مع تمثيل للمشاريع في قطاعات (الصناعة والتجارة والخدمات) وحجم المشاريع (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة)
القسم V. **مستقبل أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي**	التركيز على مستقبل الأعمال والأهداف الاستراتيجية الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	دراسة شاملة لعينة من 500 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي مؤشر ثقة الأعمال من تقارير دراسة الأعمال الربع سنوية والصادرة من دائرة التنمية الاقتصادية
القسم VI. **النظام البيئي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة**	تقديم موجز للنظام البيئي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي	إطار عمل المنتدى الاقتصادي العالمي للمشاريع البيانات الداخلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

اقتصاد دبي

مر المشهد الاقتصادي في دبي بتحولات كبرى في السنوات العشر الأخيرة. ازداد الناتج المحلي الإجمالي في دبي بمعدل نمو سنوي يفوق 10 % خلال الفترة 2000 – 2012. خلال هذه السنوات، كان تركيز الحكومة على خلق اقتصاد متنوع بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتصبح على أعلى مستوى. وأدى التوسع في اقتصاد دبي إلى تحسن كبير في مستويات المعيشة لكل من المواطنين والمقيمين على حد سواء من خلال خلق الكثير من فرص العمل. لكن من الملاحظ أن النمو الاقتصادي عبر السنوات الماضية كان مدعوماً بنمو رأس المال والعمالة بدلا من تطوير مستويات إنتاجية العمالة.

علاوة على ذلك، تأثرت المخرجات الاقتصادية لدبي بشدة بالأزمة المالية العالمية في 2009، والتي أدت إلى تأجيل عدد من المشاريع العقارية الكبرى في دبي. وبالتالي، تقلص إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.4 % في 2009. وبعد الأزمة، عكس اقتصاد دبي المرونة ورجع إلى معدل النمو الإيجابي ليصبح 2.8 % في 2010. وقد مكن النمو في قطاعي التجارة والسياحة والاقتصاد من التعافي من الانكماش الذي عانى منه في 2009. في 2011، تحسن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ليصبح 3.3 % حيث نهضت القطاعات الرئيسية وتحديدا قطاعي البناء والعقارات. وبلغت التقديرات بأن الاقتصاد شهد نموا بمعدل 4 % خلال 2012، وهي أعلى زيادة حققتها الإمارة في إجمالي الناتج المحلي منذ 2008.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد لأكثر من 4 % في 2013. ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى انتعاش قطاع الثروة العقارية يسانده النمو المستدام في قطاعات التجارة والسياحة والنقل واللوجستيات.

التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في دبي

كان الأداء القوي للتجارة الخارجية أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي السريع في دبي وتحولها الى اقتصاد حديث. فالموقع الاستراتيجي للإمارة والجهود الحكومية لإنشاء بنية تحتية على أحدث مستوى وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية البناءة مكنت دبي من أن تصبح منفذا كبيرا للدخول والخروج في المنطقة.

مع تقديرها بحوالي 753 مليار درهم إماراتي (ما يمثل 76 % من إجمالي التجارة في الإمارات في 2011)، سجلت دبي أعلى أرباح لها في التجارة الخارجية في 2011. بعد ذلك، وصل إجمالي أرباح التجارة الخارجية إلى رقم قياسي مسجلا 600 مليار درهم خلال النصف الأول من 2012، بزيادة قدرها 12 % مقارنة بـ 537 مليار درهم خلال نفس الفترة في 2011.

قطاعات الخدمات والتجارة هي الأركان الرئيسية لاقتصاد دبي

لم يتأثر البناء الاقتصادي لدبي كثيرا بالأزمة المالية في 2008-2009. ظل إسهام قطاع التجارة في إجمالي الناتج المحلي لدبي متماسك نحو نسبة 30 % تقريبا من إجمالي الناتج المحلي لدبي (سواء قبل أو بعد الأزمة).

زاد إسهام قطاع الصناعة من متوسط 12 % خلال 2006 – 2008 إلى متوسط 14 % خلال 2009 2012-.

استمر قطاع الخدمات في الإسهام بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي في دبي؛ وذلك على الرغم

من أن حصته نقصت من 59 % خلال 2006 – 2008 إلى 57 % خلال 2009 – 2012. علاوة على ذلك، كان هناك تنوع في إسهام القطاعات داخل قطاع الخدمات. وقد لوحظ انخفاض حصة صناعة البناء من 12 % خلال 2006 – 2008 إلى 9 % خلال 2009 – 20012 وانخفاض حصة صناعة السوق العقارية من 17 % إلى 14 % خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، فقد زادت حصة قطاع النقل والتخزين والاتصالات من 12 % خلال 2006 – 2008 إلى 14 % خلال 2009 – 2012. أيضا، زادت حصة قطاع الفنادق والمطاعم في إجمالي الناتج المحلي لدبي من 3.5 % خلال 2006 – 2008 إلى 3.9 % خلال 2009 – 2012.

مشهد الأعمال و الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

عدد الشركات والنمو في تراخيص الأعمال

فيما يتعلق بعدد المشاريع، تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 95 % من الشركات في دبي. **وتشكل المشاريع المتناهية الصغر 72 % من إجمالي الأعمال في دبي**، تتبعها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 18 % و5 % على التوالي من إجمالي الأعمال. **فيما يتعلق بتقسيم الشركات تبعا للقطاعات، فإن قطاع التجارة مسؤول عن الأغلبية بـ(57 %) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي**، يتبعه قطاع الخدمات (35 %)، ثم قطاع الصناعة (8 %).

ووصلت تراخيص الأعمال التي تم إصدارها في دبي إلى 15،203 في 2008؛ ولكن العدد قل بشكل كبير إلى 11،743 في 2009، في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية. تبع ذلك تعافي في 2010، حيث زاد عدد التراخيص إلى 14،406 ووصل إلى 16،688 في 2012.

وتشكل التراخيص التجارية أغلبية التراخيص التي تم إصدارها في دبي (75 % من التراخيص الصادرة من 2009 إلى 2012)، تليها التراخيص المهنية (23 % من التراخيص الصادرة خلال نفس الفترة).

ومن بين جميع التراخيص الصادرة (قبل الأزمة الاقتصادية في 2009)، **شهدت تراخيص السياحة أعلى معدل للنمو بين 2009 و2012 (نسبتها 24 %)، تليها التراخيص المهنية (نسبتها 17 %)**

تشكيل القطاعات الرئيسية

قطاع الصناعة

يشكل قطاع تصنيع الملابس أغلبية (33 %) من المنشات الصناعية في دبي، يليه مصنعو المنتجات المعدنية المصنعة (فيما عدا الآلات والمعدات) وتشكل نسبة 16 % من إجمالي المشاريع الصناعية. فيما يتعلق بعدد العمال، فإن 54 % من الشركات الصناعية في دبي لديها عدد يتراوح بين عامل (1)

و10 عمال، في حين كان لدى 20 % من الشركات الصناعية عدد يتراوح بين 11 و25 عاملا.

وبالنسبة إلى القطاعات التي كان لها أعلى إسهام في القيمة الكلية المضافة لقطاع الصناعة والتي تضمنت تصنيع المنتجات المعدنية، فيما عدا الآلات والمعدات (17 %) وتصنيع المعادن الأساسية (15 %)، ومنتجات المعادن غير الفلزية (9 %).

فيما يتعلق بالتراخيص الجديدة الصادرة في الفترة من 2009 – 2012، **مثل قطاع تصنيع المشروبات والأغذية الجزء الرئيسي في التراخيص الصناعية الصادرة من دبي. فقد مثلت نسبة (24 %) من نسبة التراخيص الصناعية الجديدة الصادرة،** ويتبعها مباشرة تصنيع المعادن الأساسية ومنتجات المعادن المصنعة (21 % من إجمالي التراخيص الصناعية الصادرة). فيما يتعلق بنمو التراخيص الصناعية الجديدة خلال نفس الفترة، **شهد قطاع تصنيع المشروبات والأغذية معدل نمو سنوي بلغ 12 %،** يسبقه قطاع تصنيع الأخشاب والمنتجات الخشبية بأعلى معدل نمو بلغ 14 % بين القطاعات الرئيسية في قطاع الصناعة.

قطاع الخدمات

تشكل الشركات التي توفر خدمات العقارات والإيجار والأعمال نسبة (33 %) من شركات الخدمات في دبي، تليها شركات البناء والمقاولات (بنسبة 27 %). أما شركات النقل والاتصالات فقد شكلت نسبة 17 % من قطاع الخدمات وشكل قطاع الفنادق والمطاعم نسبة 10 %. أيضا، كان لدى 63 % من شركات الخدمات في دبي بين عامل إلى 10 موظفين، بينما كان لدى نسبة 19 % من هذه الشركات بين 11 إلى 25 عاملا.

شكلت خدمات العقارات والإيجار والأعمال 34 % من القيمة المضافة الكلية بواسطة قطاع الخدمات، تليها نسبة 28 % من القيمة الكلية المضافة بواسطة صناعة البناء والمقاولات.

من 2009 إلى 2012، شكلت خدمات العقارات والإيجار والأعمال أغلبية بنسبة 38 % من التراخيص الجديدة الصادرة داخل قطاع الخدمات تليها صناعة البناء والمقاولات (بنسبة 31 % من التراخيص الصادرة). **خلال نفس الفترة، شهد قسم السياحة (باستثناء الفنادق) أعلى نمو (قدره 32 %) من بين الأقسام الرئيسية في قطاع الخدمات.**

قطاع التجارة

الأقسام الرئيسية لقطاع التجارة في دبي هي تجارة السلع الاستهلاكية وتجارة النسيج ومنتجات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة العامة.

89 % من شركات التجارة في دبي لديها ما بين عامل و10 عمال، بينما نسبة 9 % من الشركات توظف ما بين 11 إلى 25 عاملا.

من 2009 إلى 2012، شكلت تجارة السلع الاستهلاكية أغلبية (25 %) من التراخيص الصادرة داخل قطاع التجارة، يليها قطاع النسيج والملابس (بنسبة 16 % من التراخيص الصادرة). خلال نفس الفترة، شهدت التراخيص الصادرة لتجارة المشروبات والأغذية أعلى نمو(بلغ 30 %)، تليه التراخيص الصادرة للتجارة العامة (بلغت نسبتها 25 %).

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة

الأداء الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة

القيمة الكلية المضافة بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 40 % من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد دبي. ومن هذه النسبة، تقدر مساهمة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحوالي 8 %، و14 % و17 % على التوالي.

فيما يتعلق بالإسهامات المتعلقة بالقطاعات، **تبلغ حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة نسبة 47 % من القيمة الكلية المضافة بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتبلغ حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات حوالي 41 % وتقدر حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة بحوالي 13 %.**

مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التوظيف

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن نسبة 42 % من إجمالي قوة العمل في دبي. ومن هذه النسبة، فإن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعد مسئولة تقريبا عن 14.6 % و16.4 % و11 % على التوالي من إجمالي قوة العمل.

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للخدمات أغلبية قوة العمل الإجمالية الموظفة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بنسبة (51 %)، يليها قطاع التجارة بنسبة (33 %). وتقدر مساهمة قطاع الصناعة بحوالي 16 % من إجمالي العمالة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة

إنتاجية العمالة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعد الإسهام المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للقيمة الكلية المضافة في اقتصاد دبي أقل بشكل هامشي من إسهام العمالة مما يفيد أن إنتاجية العمالة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند 149،641 درهم للوحدة هي أقل من إنتاجية الأعمال الكبيرة عند 164،233 درهم للوحدة.

في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تعد إنتاجية الشركات المتوسطة عند 244،785 درهم للوحدة أعلى من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة، والتي تقدر بـ 138،958درهم و91،080 درهم للوحدة على التوالي.

تعكس المقارنة الدولية أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لديه إنتاجية أقل (112،253 درهم للوحدة)، مقارنة بالاقتصاديات التي تتوجه نحو التجارة والخدمات مثل سنغافورة (391،816 درهم للوحدة) وكوريا الجنوبية (214،787 درهم للوحدة).

والأسباب الرئيسية لانخفاض مستويات الإنتاجية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي هي:

قلة تركيز الشركات على التحسين / إعادة هندسة العمليات لتحسين الكفاءة.

محدودية تركيز الشركات على التدريب والتنمية وصقل مهارات الموظفين بسبب الطبيعة المؤقتة لقوة العمل

قلة تبني الشركات لأنظمة تقنية المعلومات المتطورة (مثل ERP و CRM) .

من الملاحظ في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، أن الإنتاجية في المشاريع التجارية هي الأعلى (عند 210،447 درهم)، تليها المشاريع الصناعية (عند 122،255 درهم) يليها بعد ذلك المشاريع الخدمية (عند 118،480 درهم).

تكوين رأس المال لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعكس تحليل إنفاق رأس المال على **نسبة المبيعات القائم على البيانات المالية للعينة التي ضمت 307 مشروع، أن تكوين رأس المال السنوي أعلى بشكل ملحوظ في حالة المشاريع الخدمات** (نسبة النفقات الرأسمالية/ المبيعات تتراوح بين 1 – 6 %)، تليها مشاريع الصناعة (نسبة النفقات الرأسمالية / المبيعات 1.5 – 3 %).

وهناك ميل كبير للاستثمار في حالة الخدمات تدفعها بشكل أساسي مشاريع النقل واللوجستيات والضيافة.

الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة

تقييم الأداء المالي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ككل

تم تقييم الأداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على أساس تحليل النسب الرئيسية لعينة 307 مشروع في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

تحليل الربحية

قطاع الصناعة

تتراوح هوامش إجمالي الربح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة في دبي بين 30 – 40 % من عائداتها. وتتراوح هوامش الربح التشغيلي وصافي الربح في المشاريع الصناعية بين 10 – 20 % و7 – 18 % على التوالي. ويعكس الفرق الهامشي بين نسب صافي الربح والربح التشغيلي إلى أن تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها التزامات قليلة تتعلق بالفائدة، بسبب مستوى الدين المنخفض على سجلاتها.

قطاع الخدمات

يعكس التحليل اختلافا كبيرا في الهوامش في الأقسام الخاصة داخل قطاع الخدمات (كما هو ملخص في الجدول 2).

جدول 2: هوامش الربحية في الأنشطة الرئيسية في قطاع الخدمات

الأنشطة	هامش إجمالي الربح	هامش الربح التشغيلي	هامش صافي الربح
خدمات الأعمال	% 30-45	% 12-25	% 10-22
الخدمات	% 45-70	% 10-25	% 8-20
البناء والمقاولات	% 25-40	% 8-18	% 7-17
المطاعم والخدمة	% 50-60	% 12-18	% 10-15
النقل واللوجستيات	% 20-30	% 10-17	% 8-14
تقنية المعلومات والاتصالات	% 25-40	% 6-14	% 4-14
وكالات السفر ومتعهدي الرحلات	% 15-25	% 2-9	% 2-8

المصدر: تحليل شركة D&B

هوامش صافي الربح هي الأعلى في حالة خدمات الأعمال (يتراوح هامش صافي الربح بين 10-22 %)، ويلي ذلك الخدمات المهنية بفارق بسيط (هامش صافي الربح بين -8 20 %) .أما متعهدي الرحلات ووكلاء السفر فلديهم أقل الهوامش بين جميع القطاعات (هامش صافي الربح يتراوح بين 8-2 %). وبالتالي هناك حاجة عند وكالات السفر ومتعهدي الرحلات لزيادة نسبتهم (من خلال أنظمة الحجز على الإنترنت وعبر استهداف قطاع السفر المشترك) و/أو عرض خدمات ذات قيمة مضافة أعلى (عروض رحلات متخصصة، مثل الرحلات العلاجية والرحلات الرياضية، إلخ).

على الرغم من أن أعمال المطاعم والخدمة لديها هوامش إجمالي ربح عالية (تتراوح بين 50 – 60 %)، فإن الهوامش تتناقص بشكل كبير عند المستوى التشغيلي بسبب النسبة العالية من التكاليف الغير مباشرة (هوامش الربح التشغيلي تتراوح بين -12 18 % وهامش صافي الربح تتراوح بين 10 – 15 %). وبالتالي فإن المطاعم التي يمكنها إدارة تكاليفها التشغيلية بكفاءة من المحتمل أن تحقق هوامش صافية أعلى مقارنة بمؤشر الصناعة الذي يبلغ 10 – 15 %.

قطاع التجارة

تختلف نسبة هامش صافي الربح في الأقسام الفرعية للتجارة، مع تصنيفها طبقا لمستويات المنتجات (كما هو ملخص في الجدول 3).

جدول 3: نسب الهامش في الأقسام الرئيسية في قطاع التجارة

القطاع	هامش إجمالي الربح	هامش الربح التشغيلي	هامش صافي الربح
مواد البناء	% 15 – 25	% 10 – 15	% 10 – 14
الآلات والمعدات	% 30 – 40	% 10 – 15	% 6 – 12
تكنولوجيا المعلومات/ الاتصالات/ الالكترونيات	% 10 – 20	% 8 – 12	% 6 – 12
المشروبات والأغذية	% 13 – 20	% 8 – 12	% 6 – 12
المعادن الغير النفيسة	% 7 – 10	% 6 – 8	% 4 – 6
المجوهرات والأحجار النفيسة – بيع الجملة	% 5 – 9	% 3 – 8	% 2 – 7

هوامش صافي الربح هي الأعلى في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تجارة مواد البناء (نسبة هامش ربح تتراوح بين 10 – 14 %). وعلى العكس، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تجارة الجملة الخاصة بالمجوهرات والأحجار النفيسة لديها أقل الهوامش (نسبة هامش صافي الربح تتراوح بين 2 – 7 %).

على الرغم من أعمال التجارة في الآلات والمعدات لديها أعلى هوامش إجمالي الربح (تتراوح بين 30 – 40 %)، فإن هذه الهوامش تتناقص بشكل بارز على المستوى التشغيلي بسبب هيكل نفقات الأجور العالي في هذه الأعمال (تتراوح نسبة هوامش الربح التشغيلي بين 10 – 15 %) ونسبة هامش صافي الربح بين 6 – 12 %).

نسبة العائد

يعكس تحليل العوائد أن قطاعي الخدمات والصناعة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعرض أعلى العائدات على رأس المال الكلي (ROCE)، مقارنة بشركات التجارة والتي يتراوح بين 20 – 40 % لدى شركات الخدمات وبين 25 – 35 % لشركات الصناعة، أما بالنسبة للتجارة فيتراوح العائد على رأس المال بين 18 – 30 %).

علاوة على ذلك، فإن متوسط العائد على الأصول الثابتة (ROFA) في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة يتراوح بين 30 – 55 %.

تحليل السيولة والقدرة على الدفع ونسبة المديونية

يلخص الجدول التالي النسب الرئيسية للسيولة والقدرة على الدفع ونسبة المديونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات.

جدول 4: نسب السيولة والقدرة على الدفع والمديونية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

	نسبة التداول (السيولة)	دورة التحول النقدي (التدفق النقدي)	نسبة تغطية الفوائد (القدرة على الدفع)	نسبة الديون إلى رأس المال
الصناعة	1.0 إلى 2.5	30 إلى 60 يوم	4 إلى 10 أضعاف	**0.2 إلى 0.8**
التجارة	2.0 إلى 4.0	40 إلى 85 يوم	5 إلى 20 ضعف	**0.2 إلى 0.8**
الخدمات	1.5 إلى 4.0	25 إلى 60 يوم	10 إلى 20 ضعف	**0.1 إلى 0.5**

وبشكل عام ، يعكس الجدول التالي:

أن متوسط نسبة التداول الذي تم حسابه في العينة أكبر بمرة ونصف (1.5) (وهو حد مقبول بناء على النسبة الحالية في الأعمال)، مما يعكس توجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي الحفاظ على أصول كافية قصيرة المدى لتغطية هذه الديون قصيرة المدى. المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة أقرب للحد المقبول (نسبة التداول من 1 إلى 1.5)، بينما هي على في قطاع التجارة نتيجة تراكم المستحقات والمخزون ، وكذلك الحال في الخدمات والتي لديها نسبة تداول أعلى بسبب تراكم المستحقات في سجلاتها.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة لديها أعلى دورة في التحول النقدي حيث تتراوح بين 40 إلى 85 يوما، مقارنة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الخدمات (25 إلى 60 يوما) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة (30 إلى 60 يوما). أدى انخفاض نسبة دوران المخزون مع ارتفاع المبيعات بالائتمان إلى جانب ارتفاع دورة التحول النقدي في لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لديها درجة أقل من المديونية (تتراوح بين 0.1 إلى 0.8). ويرجع هذا بشكل أساسي إلى الاعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي الكبير على النقود الخاصة / المدخرات / واستثمار فوائد الأعمال للتوسع في رأس المال والاستحواذ على الأصول.

لا يوجد هناك ميل كبير للحصول على تمويل بنكي بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، ولكن يوجد تدفق نقدي قوي من العمليات وأدى هذا إلى نسبة تغطية فوائد عالية من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي.

تقييم الأداء المالي للأعضاء برنامج المشتريات الحكومية (GPP) في مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحليل الربحية

شهد غالبية كبرى من أعضاء المشتريات الحكومية هوامش صافي ربح إيجابية خلال الأزمة المالية. وكما هو موضح في الشكل أدناه، 95 % و84 % من أعضاء برنامج المشتريات الحكومية شهدوا هوامش صافي ربح إيجابية في 2009 و2010 على التوالي.

عند المقارنة بين أداء الربحية لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية في مقابل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ككل، يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من أعضاء برنامج المشتريات الحكومية تعكس هوامش ربحية أعلى مقارنة بالمؤشرات الخاصة بالقطاعات (كما هو موضح في جدول 5).

جدول 5: تحليل صافي الربحية لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية

القطاعات	مجال مؤشر القطاع	الجزء الخاص بأعضاء برنامج المشتريات الحكومية		
		أقل من مؤشر القطاع	في إطار مؤشر القطاع	أعلى من مؤشر القطاع
الصناعة	7 – 18 %	0 %	50 %	50 %
التجارة	5 – 12 %	15 %	52 %	33 %
الخدمات	3 – 20 %	6 %	54 %	40 %

العائد على رأس المال

تتماشى هذه المؤشرات مع الاتجاه السائد لنسب هامش الربحية ، فهناك نسبة كبيرة (30 – 40 %) من أعضاء برنامج المشتريات الحكومية لديها العائد على رأس المال أعلى مما هو عليه في القطاعات (الجدول 6).

جدول 6: تحليل العائد على رأس المال لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية

القطاعات	مجال مؤشر القطاع	الجزء الخاص بأعضاء برنامج المشتريات الحكومية		
		أقل من مؤشر القطاع	في إطار مؤشر القطاع	أعلى من مؤشر القطاع
الصناعة	25 – 35 %	17 %	50 %	33 %
التجارة	18 – 30 %	36 %	28 %	36 %
الخدمات	20 – 40 %	27 %	32 %	41 %

تحليل السيولة

نسب الأصول الجارية

نسبة كبيرة من أعضاء برنامج المشتريات الحكومية في قطاعي الصناعة (43 %) والخدمات (36 %) لديها نسبة تداول في إطار و/ أو أعلى من مؤشرات القطاع (جدول 7).

جدول 7: تحليل نسب الأصول الجارية لأعضاء برنامج المشتريات الحكومية

القطاعات	مجال مؤشر القطاع	الجزء الخاص بأعضاء برنامج المشتريات الحكومية		
		أقل من مؤشر القطاع	في إطار مؤشر القطاع	أعلى من مؤشر القطاع
التصنيع	2.5 – 1.0	0 %	57 %	43 %
التجارة	4.0 – 2.0	0 %	81 %	19 %
الخدمات	4.0 – 1.5	8 %	56 %	36 %

نسب الديون إلى رأس المال

هناك بعض الأعضاء في برنامج المشتريات الحكومية لديهم ديون أكبر مقارنة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ككل، خاصة في حالة قطاعي الصناعة والخدمات (جدول 8). غير أن نسب الديون إلى رأس المال الخاصة بهذه الشركات تصل إلى ضعف ونصف (1.5) في معظم الحالات، وهي نسبة ضمن الحد المقبول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

جدول 8: تحليل نسبة الدين إلى رأس المال لأعضاء المشتريات الحكومية

القطاعات	مجال مؤشر القطاع	الجزء الخاص بأعضاء برنامج المشتريات الحكومية		
		أقل من مؤشر القطاع	في إطار مؤشر القطاع	أعلى من مؤشر القطاع
الصناعة	0.8 – 0.2	33 %	33 %	33 %
التجارة	0.8 – 0.2	0 %	55 %	45 %
الخدمات	0.5 – 0.1	17 %	63 %	21 %

حالة وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

تم تقييم حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على أساس دراسة أجريت على عينة من 500 من المشاريع في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. ركز التقرير على تقييم حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع مفاهيم رئيسية معينة تم تقديمها في الشكل 5:

شكل 5

درجة التوجه الدولي لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

تظهر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي تركيزا قويا تجاه الصادرات ودرجة عالية المستوى من التوجه الدولي

الدرجة العامة للتوجه: عالية

القطاع الذي لديه أعلى درجة من التوجه: التجارة

قامت الدراسة بتقييم التوجه الدولي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بناء على معايير التقييم التالية:

1. توجه الصادرات لدى الشركة (إذا كانت الشركة تقوم بالتصدير حاليا أم لا)
2. الأسلوب الذي يتم اتباعه للتوجه الدولي (التصدير بدون التواجد الفعلي في الأسواق الأخرى، الاستثمار الأجنبي المباشر، العمل كمقاول من الباطن / التعاون الفني مع الشركات الأجنبية)
3. الأسواق الدولية الثلاثة الكبرى (المناطق / الدول).
4. نسبة حصة المبيعات من الأسواق الإقليمية والدولية من المبيعات الكلية للشركة
5. وجود الموظفين المخصصين / قسم للصادرات
6. وجود خطة / استراتيجية محددة للصادرات

النتائج الرئيسية

تعكس الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي تتوجه بشكل كبير إلى التصدير ويشير 51 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن جزء من عائداتها يأتي من الأسواق الإقليمية والدولية (مقارنة بـ 44 % في الاتحاد الأوروبي – 27 دولة و18 % في نيوزيلندا). علاوة على ذلك، هناك نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (60 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة) لديها نسبة تزيد عن 20 % كعائدات من المبيعات في الأسواق الدولية. من المنظور الخاص بالقطاعات، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة هي الأكثر توجها إلى التصدير مقارنة بالمشاريع العاملة في الصناعة والخدمات (68 % من المشاريع العاملة في التجارة أشارت إلى أن لديها عائدات من الأسواق/ العملاء الدوليين، مقارنة بـ 53 % و37 % في المشاريع العاملة في الصناعة والخدمات على التوالي).

تعكس الدراسة أن التوجه للتصدير هو الأعلى بين الشركات متوسطة الحجم، تليها الشركات الصغيرة والصغرى (66 % من الشركات المتوسطة أشارت إلى أنها ربحت عائدات من الأسواق الدولية مقارنة بـ 55 % و39 % للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر على التوالي).

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الأسواق الرئيسية / وجهات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي.

يصدرون حوالي ثلاثة أرباع المصدرين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي حاليا إلى دول أخرى بدون أن يكون لهم وجود فعلي في تلك الأسواق. أيضا، حوالي 18 % من الأعمال أنشأت مكاتب أو دخلت في تحالفات استراتيجية في دول أخرى (مقارنة بـ 5 % للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوروبا).

علاوة على ذلك، يمكن أن نجد تركيزا عاليا لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على تطوير الأعمال من الأسواق الدولية / العمليات (41 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة أشارت إلى أن لديها موظفين تم تخصيصهم للأعمال الدولية و56 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة أشارت على أن لديها خطة / استراتيجية محددة للأسواق الدولية.

سيادة الإبتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

الوضع الحالي للإبتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي منخفض، خاصة في حالة شركات التجارة

الدرجة العامة للتوجه الإبتكاري : منخفضة

القطاع الذي لديه أعلى درجة من التوجه الإبتكاري: التصنيع

كجزء من الدراسة، تم سؤال المشاركين الأسئلة التالية لتقييم / استخلاص ما إذا كان لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي تركيز على الإبتكار والبحث والتطوير في أعمالهم:

1. تخصيص ميزانية سنوية للبحث والتطوير
2. تطبيق الإبتكار في الأعمال على مستوى المنتج و /أو العمليات
3. الهدف / الحافز الرئيسي لتبني الإبتكار

النتائج الرئيسية

من منظور مدخلات الإبتكار، 8 % من المشاركين في الدراسة أشاروا إلى أنهم حافظوا على ميزانية سنوية لإجراء البحث والتطوير وتطوير المنتج.

أشارت نسبة 13 % من المشاركين في الدراسة إلى أنهم نفذوا درجة ما من الإبتكار سواء فيما يتعلق بتجديد المنتج أو تعزيز / تحسين العمليات. هذا المؤشر منخفض جدا عند مقارنته بالاقتصاديات الدولية الأخرى (مثل نيوزيلندا وماليزيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ككل – 27 دولة).

التواجد العام للإبداع بين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي كان على مستوى المنتج/ الخدمات (42 % من التواجد الكلي للإبداع)، مقارنة بالإبتكار في العمليات الداخلية (30 %) وأشكال التوزيع والتسليم (28 %). الحافز/ الهدف الرئيسي لتنفيذ/ الاستثمار في التجديد والإبتكار في الأعمال كما صرح أغلبية المشاركين هو خلق ميزة تنافسية من خلال تمييز المنتج / الخدمة (38 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أشارت إلى أن تمييز المنتج/ الخدمة هو هدف رئيسي لها لتبني الإبتكار في الأعمال.

تعكس دراسات تتعلق بقياس الإبتكار بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مثل نيوزيلندا والمملكة المتحدة وماليزيا توجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة بشكل أكبر للبحث والتطوير والإبتكار، تليها شركات الخدمات. تم ملاحظة اتجاه مشابهة لذلك في دبي، حيث نفذت المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة نسبة أعلى في مستوى الإبتكار في الأعمال الخاصة بها (29 %) ، مقارنة بـالمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الخدمات (16 %) والتجارة (4 %).

وكما هو متوقع، فإن الشركات متناهية الصغر أقل إبداعا مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (فقط 6 % من الشركات متناهية الصغر وجد أنها نفذت صيغة ما من التجديد داخل العمليات الخاصة بها، مقارنة بـ 19 % و16 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوالي.

لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المبدعة توجه أكبر نحو العمل الدولي مقارنة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المبدعة؛ ويمكن ملاحظة وجود إبداع بنسبة أكبر بين الأعمال التي تقوم بالتصدير (75 %)، في مقابل المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المصدرة (48 %).

مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

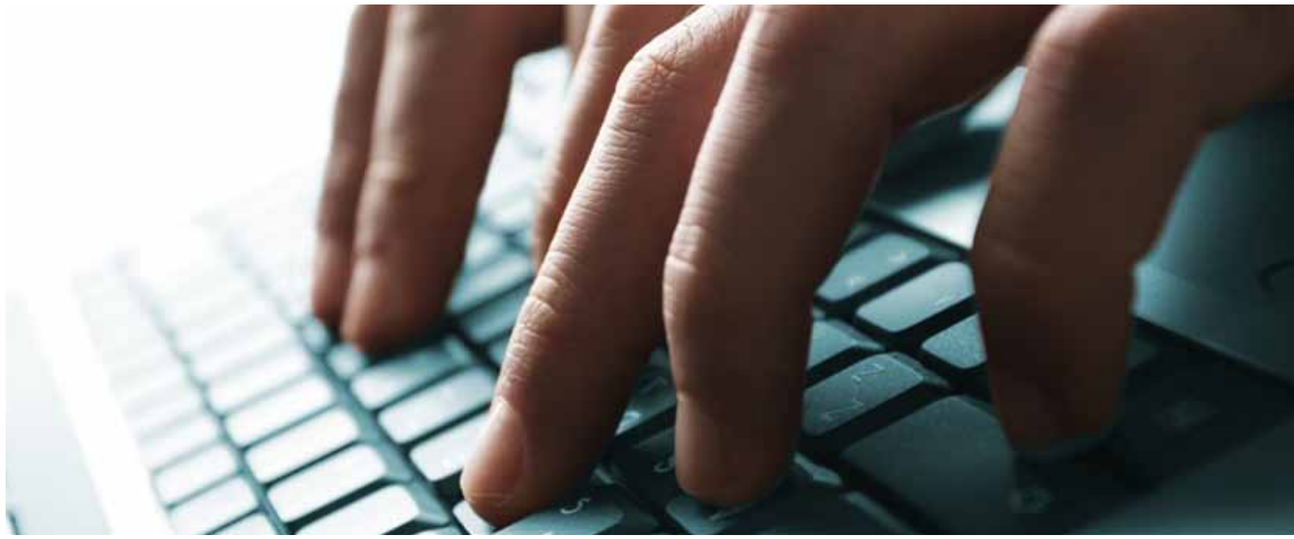

الوضع الراهن لتبني تقنية المعلومات والاتصال (ICT) ، على الرغم من أنه معتدل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، إلا أنه في ازدياد حيث يبدو أن الأعمال تعزز من مستوى التطوير لديها.

الدرجة العامة للتوجه نحو تقنية المعلومات: معتدلة

القطاع ذو النسبة الأعلى في التوجه لتقنية المعلومات: الخدمات

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى تبني تكنولوجيا المعلومات بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بناء على العوامل التالية:

1. مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات (أساسي / قليل / متقدم)
2. وجود موظفين مخصصين / قسم لتكنولوجيا المعلومات
3. تخصيص ميزانية سنوية للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات
4. وجود موقع وإمكانيات للطلب عبر الإنترنت

النتائج الأساسية

أشار تقريبا نسبة 21 % من المشاركين في الدراسة إلى استخدام الأنظمة المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات (أنظمة على مستوى الشركات، مثل ERP، وCRM، إلخ) في عملياتهم الخاصة. تستخدم شركات الخدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر كثافة من شركات الصناعة والتجارة، حيث ينعكس ذلك في أن نسبة الشركات التي لديها أنظمة متقدمة لتكنولوجيا المعلومات هي الأعلى في قطاع الخدمات (26 %)، يليها قطاع الصناعة (18 %) ثم يليها قطاع التجارة (16 %).

خصصت نسبة 27 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة موظفين / قسم لتكنولوجيا المعلومات مقارنة بـ 20 % من الاتحاد الأوروبي – 27 دولة لديها موظفين داخليين لتكنولوجيا المعلومات. وجود قسم / موظفين مخصصين لتكنولوجيا المعلومات يسود بشكل أكبر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة والخدمات (29 % في كل من القطاعين).

تظهر الدراسة أيضا أن 35 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم بتخصيص نفقات لتكنولوجيا المعلومات كجزء من مبيعاتها. وأغلبية هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (27 %) أشارت إلى أنها حافظت على ميزانية لتكنولوجيا المعلومات حتى 5 % من مبيعاتها.

أشارت نسبة قدرت بـ 50 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى أن لديها موقع إلكتروني، وأن حوالي 6 % من المشاركين لديهم إمكانيات الطلب عبر الإنترنت / مميزات تجارة إلكترونية مبنية في مواقعهم الإلكترونية (مقارنة بـ 12 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي – 27 دولة و31 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيوزيلندا لديهم إمكانيات الطلب عبر الإنترنت على مواقعهم الإلكترونية).

أشارت دراسات دولية معينة إلى أن التوجه الدولي للشركة هو أحد أهم العوامل التي تؤثر على درجة تبني تكنولوجيا المعلومات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي ، تميل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة في دبي إلى أن يكون لديها نسبة أعلى من تبني تكنولوجيا المعلومات مقارنة بتلك الغير مصدرة (وذلك من بين جميع أحجام الشركات). على سبيل المثال، 46 % من الشركات المتوسطة المصدرة وجد أنها تستخدم أنظمة متقدمة لتكنولوجيا المعلومات مقارنة بـ 37 % من الأعمال الغير مصدرة.

درجة التوجه لتنمية الموارد البشرية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

الحالة العامة للتوجه لتنمية رأس المال البشري بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي متوسطة

الدرجة العامة للتوجه لتنمية رأس المال البشري: متوسطة

القطاع ذو أعلى درجة من التوجه نحو رأس المال البشري: الخدمات

ركزت الدراسة على تقييم توجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي تجاه تنمية رأس المال البشري بناء على المعايير الثلاثة الرئيسية التالية:

1. وجود قسم / موظفين مخصصين للموارد البشرية
2. وجود سياسات محددة تتعلق إدارة الأداء للموظفين : تم سؤال المشاركين لتحديد المنهجية المتبعة لتقييم الأداء في شركاتهم من بين الخيارات الثلاثة التالية:

   تقييم الأداء بناء على مؤشرات أداء رئيسية محددة (KPIs)

   مراجعة أساسية أو توجه قائم على حوافز المبيعات

   تقييم قائم على التصور العام / لا يوجد توجه محدد
3. نوع التدريب المقدم للموظفين (تدريب شامل لجميع الموظفين، برامج تدريب خاصة، جلسات مخصصة فقط للموظفين الرئيسيين أو تدريب أساسي متعلق بالوظيفة.

النتائج الرئيسية

أشار 25 % من المشاركين في الدراسة إلى أن لديهم موظفين مخصصين أو قسم لإدارة الموارد البشرية في شركاتهم.

أشار ما يقارب 72 % من الشركات بأنهم قاموا بتقييم ومكافأة أداء موظفيهم بصورة منتظمة. وما يقارب ربع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (17 % من العينة الإجمالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) حددوا النواحي الرئيسية للنتائج (KRAs) للأدوار الوظيفية المعينة واتبعوا طريقة تقييم أداء الموظفين في النواحي الرئيسية للنتائج المحددة مسبقا.

فيما يتعلق بالتدريب الموظفين، فقد أشار 26 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنها قدمت تدريبا شاملا أو مبنيا على الاحتياجات لموظفيهم (بالإضافة إلى التدريب الأساسي على الوظيفة). وتعكس المقارنة الدولية التي تركز على التدريب بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى أنه أقل بكثير مقارنة بدول مثل نيوزيلندا والمملكة المتحدة (63 % و55 % للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيوزيلندا والمملكة المتحدة على التوالي، والتي خصصت ميزانية للتدريب).

ويمكن ملاحظة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الخدمات هي الأكثر تركيزا على تنمية رأس المال البشري، مقارنة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة والتجارة. وينعكس هذا في حقيقة أن ما يقارب 30 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الخدمات أشارت إلى أنها أجرت تقييمات شاملة منتظمة للأداء ، وبأن ما يقارب 32 % منها قدمت تدريبا قائم شاملا أو بناء على الاحتياجات التدريبية لموظفيهم.

وأحد الأسباب الرئيسية للتركيز الأعلى على تنمية رأس المال البشري بين شركات الخدمات يرجع إلى الاعتماد الأكبر على الموارد البشرية، حيث يتركز نجاح الأعمال بشكل أساسي على جودة وأداء القوة العاملة.

بالإضافة لذلك، هناك اتجاه واضح فيما يتعلق بالتركيز العالي على التدريب وتنمية الموظفين وكذلك جعل إجراءات تقييم الأداء رسمية، كلما زاد حجم الشركة. ومع ذلك فإن إضفاء الطابع الرسمي عند نمو حجم الأعمال هو الأعلى في شركات الخدمات والأقل في شركات التجارة. على سبيل المثال، أشارت نسبة 13 % من شركات الخدمات المتناهية الصغر إلى أنهم اتبعوا تقييم أداء قائم على KPI في مقابل 56 % من شركات الخدمات المتوسطة. والنسب المماثلة في حالة شركات التجارة هي 12 % لشركات التجارة المتناهية الصغر في مقابل 19 % فقط لشركات التجارة متوسطة الحجم.

درجة تبني المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمبادئ الحوكمة الرشيدة في دبي

يميل الوضع الحالي للتوجه إلى مبادئ متطورة لحوكمة الشركات إلى أن يظل منخفضا بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى نقص المعرفة التقنية للتنفيذ الفعال لهذه المبادئ

الدرجة العامة للتوجه نحو الحوكمة: منخفضة

القطاع ذو النسبة الأعلى في التوجه نحو الحوكمة: الصناعة

للتأكد من توجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي نحو حوكمة الشركات، تم سؤال المشاركين أسئلة حول النواحي التالية:

1. مستوى رسمية الهيكل التنظيمي
2. آلية التقاريرالمالية (هل تحتفظ الشركة ببيانات مالية تمت مراجعتها أو تقوم بإعداد سجلات مالية أساسية)
3. الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (مثل، وجود هيئة استشارية رسمية، هيئة مستقلة للمديرين، تخطيط محدد جيدا للتتعاقب الوظيفي، هيكل عمل محدد لمراجعة الإدارة، سياسات وإجراءات موثقة للعمليات المهمة، إلخ.)

النتائج الرئيسية

بشكل عام، أشار 34٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة بأن لديهم هيكل تنظيمي رسمي ، وأشار 50٪ منهم لديهم قوائم مالية مدققة.

يكشف التقرير أن الالتزام بالمبادئ المتطورة لحوكمة الشركات منخفض جدا بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي. أشارت نسبة 18 % فقط من الأعمال إلى أنها استخدمت أحد المبادئ الرئيسية أو أكثر لحوكمة الشركات.

يوضح التقرير أيضا أن التوجه لحوكمة الشركات متناسب بشكل مباشر مع حجم الشركة؛ فقد أشارت نسبة عالية من الشركات المتوسطة الحجم إلى التزامها بمبدأ رئيسي أو أكثر لحوكمة الشركات (42 % من الأعمال)، مقارنة بـ 20 % من الشركات الصغيرة و4 % فقط من الشركات متناهية الصغر. ومن منظور القطاعات، لوحظ أن النسبة الأعلى من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة (26 %) تتوجه نحو حوكمة الشركات، مقارنة بالمشاريع العاملة في الخدمات (18 %) والتجارة (14 %).

فيما يتعلق بالمبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات التي تلتزم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من الملاحظ أن نسبة 13 % من الأعمال لديها آلية رسمية للتخطيط المالي ومراجعة الإدارة. وحوالي 11 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أشارت إلى أن لديها هيئة مستقلة للمديرين (BOD) / هيئة استشارية رسمية للإرشاد / النصح حول عمليات الشركة. ونسبة مماثلة (11 % من الأعمال) أشارت إلى أن تلك الشركات لديها سياسات وإجراءات موثقة للعمليات الرئيسية.

مستوى الحصول على التمويل لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

الوضع الحالي للوصول للتمويل يعكس توفرا معتدلا للتمويل البنكي المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

الحالة العامة للحصول على التمويل: متوسطة

القطاع الذي لديه أعلى نسبة في الحصول على التمويل: التجارة

هدفت الدراسة إلى تقييم الحصول على التمويل المصرفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بناء على العوامل التالية:

1. مصدر التمويل لبدء الأعمال
2. مصدر التمويل للعمليات التشغيلية للشركات والتوسع فيها
3. نوع التمويل المصرفي الذي يتم الحصول عليه (التمويل على المدى الطويل في مقابل المدى القصير)
4. متوسط قيمة التمويل طويل المدى وقصير المدى وتكرار الحصول على التمويل القصير المدى
5. الهدف الرئيسي من الحصول على التمويل المصرفي

النتائج الرئيسية

هناك توفر محدود للتمويل الخارجي للبدء الأعمال في دبي، ويتضح هذا في واقع أن أغلبية (80 %) المشاركين في التقرير أشاروا إلى المال الشخصي / المدخرات هو المصدر الأساسي للتمويل عند البدء في أعمالهم في دبي.

وتوفر التمويل المصرفي للنمو والعمليات التشغيلية محدود أيضا، حيث أشار 23 % فقط من المشاركين في الدراسة إلى تمكنهم من الحصول على التمويل المصرفي في السنوات الخمس الأخيرة.

والسبب الرئيسي الذي أشارت إليه الشركات والذي يدفعهم لطلب الدين الخارجي من البنوك هو الوفاء بمتطلبات رأس المال العامل لديهم (كما أوضح 59 % من المشاركين في التقرير). وأشارت نسبة 37 % من الشركات إلى أنهم حصلوا على قروض لأجل للتوسع في رأس المال / الاستثمار في أعمالهم، وذكر حوالي 4 % أنهم تمكنوا من الحصول على مزيج من التمويل القصير الأجل والطويل الأجل. وهذا ينعكس على المستوى العام، حيث حصل 10 % فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بمعنى أن 41 % من نسبة 23 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على التمويل) استطاعت الحصول على تمويل طويل الأجل للاستثمار في رأس المال في شركاتهم.

ويمكن أن نجد متطلبات التمويل الطويل الأجل لمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نطاق يتراوح بين مليون و5 ملايين درهم إماراتي، أما متطلبات التمويل القصير الأجل فتصل بشكل أساسي إلى مليون درهم في السنة. ويمكن أن يكون هذا في صورة قروض قصيرة الأجل، ائتمان متجدد، أو تسهيلات تمويل تجارية.

من وجهة نظر متعلقة بالقطاعات، إن الحصول على التمويل البنكي هو الأعلى لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة ، ومن منظور حجم الشركات فهو يسود بشكل أكبر بين الشركات المتوسطة الحجم.

تميل إمكانية التوسع لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي إلى الانخفاض بسبب الاستخدام العالي للطاقات الموجودة يصاحبها ارتفاع النفقات العامة والتكلفة الثابتة.

إمكانية التوسع لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

إمكانية التوسع لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة: منخفضة

القطاع الذي لديه أعلى نسبة في إمكانية التوسع: مستويات متشابهة بين القطاعات

استهدف التقرير تقييم إمكانية التوسع لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي بناء على المؤشرات الرئيسية الثلاثة التالية. فقد تم سؤال المشاركين أن يشيروا إلى التالي:

1. استخدام الطاقات والقدرات الحالية لأصول وموارد الأعمال (بما فيها الموارد البشرية) الحالية.
2. حصة التكلفة الثابتة للنفقات التشغيلية غير المباشرة كجزء من التكلفة الكلية
3. توقع نمو سنوي في الطلب على المنتجات/الخدمات في السوق، خلال فترة 3 – 5 سنوات قادمة (تم تصنيف النمو على أنه عالي (> 10 %)، والنمو المتوسط (5 – 10 %)، والنمو المنخفض (< 5 %)، بدون تغيير في الطلب أو تناقص الطلب)

النتائج الرئيسية

يظهر التقرير أن 70 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتوقع نموا عاليا أو متوسطا في الطلب على سلعهم أو خدماتهم على المدى المتوسط. وأشار ما يقارب 45 % من الشركات في الدراسة إلى أن استخدامهم للطاقات والقدرات أعلى من 75 %.

ويلاحظ أن استغلال الطاقات والقدرات وكذلك توقعات التوسع هي الأعلى بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة.

تميل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة إلى أن يكون لديها هيكل تكلفة ثابتة منخفض؛ 46 % من هذه الشركات أشارت إلى أن حصة تكلفة النفقات الغير مباشرة الثابتة كجزء من تكلفتها الكلية تتراوح بين 0 – 30 %.

وتظهر الدراسة أن 19 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي في جميع القطاعات لديها إمكانية توسع عالية. أيضا، هناك اختلاف هامشي بين القطاعات، مع إمكانية توسع عالية تظهر بين 21 % و20 % و17 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات على التوالي.

ملخص حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

جدول 9: ملخص حالة وخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

	منخفض	متوسط	عالي
درجة التوجه الدولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة			√
التوجه للإبتكار بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة	√		
تبني تكنولوجيا المعلومات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة		√	
التركيز على تنمية رأس المال البشري لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة		√	
الحصول على التمويل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة		√	
إمكانية التوسع لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة	√		
التوجه لحوكمة الشركات لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة	√		

في الشكل 6، يتم الإشارة إلى مجموعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشير إلى ارتفاع في إجاباتها الإيجابية بأنها "عالي»، وبالعكس تتم الإشارة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشير انخفاض في إجاباتها الايجابية بأنها "منخفض".

شكل 6: توجه القطاعات لدى SMEs في دبي تجاه المفاهيم المختلفة

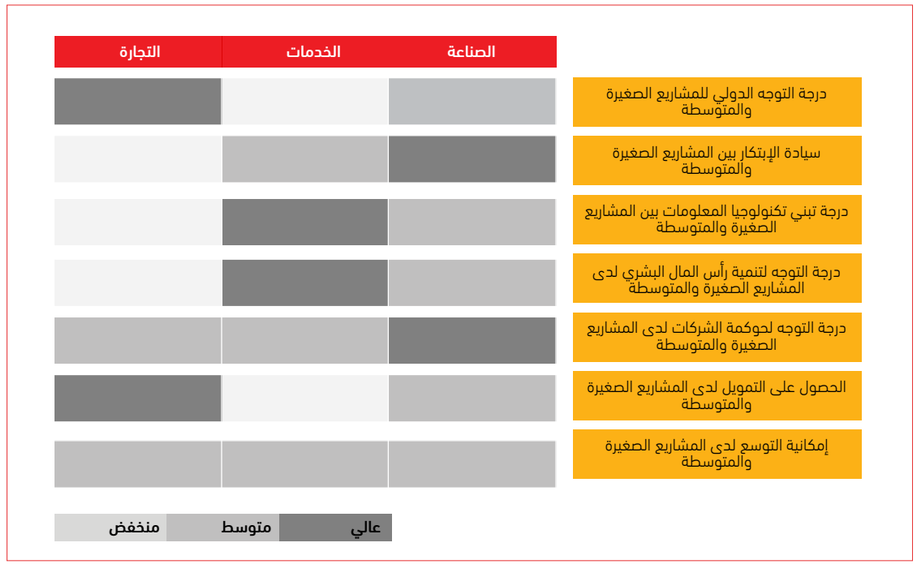

كما يمكن ملاحظة:

التوجه الدولي والحصول على التمويل هو الأعلى بين المشاريع العاملة في التجارة

يلاحظ تبني تكنولوجيا المعلومات والتركيز على تنمية رأس المال البشري أنه الأعلى بين المشاريع العاملة في الخدمات.

المشاريع العاملة في الصناعة عالية في التوجه نحو الإبتكار وحوكمة الشركات.

يلاحظ أن إمكانية التوسع في حدود ذات مستوى مشابه في جميع الشركات.

توقعات الأعمال وأهداف الأعمال الرئيسية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

توقعات الأعمال لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة

فيما يتعلق بنتائج الاستطلاعات الربع سنوية التي قامت بها دائرة التنمية الاقتصادية في 2011 و2012 ، وصل مؤشر الثقة في الأعمال (BCI) لدى جميع الشركات في دبي (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة) إلى الذروة في الربع الثالث والرابع في كل من السنتين. (يرصد مؤشر الثقة في الأعمال ميول وتوقعات الأعمال لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة / مجتمع الأعمال ككل على بشكل ربع سنوي ويقوم على توقع استجابات الشركات في الربع التالي حول المؤشرات الرئيسية المتعلقة بأدائها في الأعمال)

تم حساب مؤشر الثقة في الأعمال لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ 119.5 نقطة للربع الثاني من 2013، والذي يعكس توقع كلي للأعمال لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على أنه إيجابي وفي صعود. وعند مقارنة BCI بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تبين وجود تغير في الاتجاه عن الربع الماضي حيث يلاحظ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت واعدة أكثر من الشركات الكبيرة في ذلك الربع، كما هو واضح من نقاط المؤشر التي أشارت إلى 108.9 و119.4.

أهداف الأعمال الرئيسية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يظهر التقرير أن الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي على المدى المتوسط تشمل:

التوسع في أسواق إقليمية (MENA) جديدة (تم وصفه كهدف استراتيجي رئيسي من قبل 19 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركين في الدراسة).

تحسين كفاءة العمليات الحالية للشركات (وصف كهدف استراتيجي رئيسي من قبل 18 % المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركين في الدراسة).

زيادة العائدات من الأعمال القائمة (أشارت نسبة 16 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركين في الدراسة إلى أنهم يريدون أن يركزوا بشكل أساسي على زيادة العائدات من أعمالهم القائمة).

النظام الإيكولوجي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

طبقا للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتألف النظام البيئي لريادة الأعمال من أربعة أجزاء من الممكنات – الممكنات الشخصية، والممكنات المالية، وممكنات الأعمال، وممكنات البيئة.

تركز الحكومة على تعزيز مساهمة وأداء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لتمكين هذه الشركات من أن تصبح محل مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة والبلدان ذات الدخل العالي. في هذا السياق، نفذت الحكومة عددا من السياسات والبرامج على مستويات مختلفة لتقديم الدعم والتحفيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤسسة حكومية رائدة تعمل على تعزيز وتمكين نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي

تقوم مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تماشيا مع خطة التنمية الاقتصادية لدبي والتي تركز في المدى القريب على تحسينات في البنية التحتية الميسرة (اللوائح الحكومية وتحسين الموازنات والتحسينات الأخرى الخاصة بالقطاعات). وبالتالي، تركز عدد من مبادرات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو تعزيز البيئة العامة للأعمال لكي تجعل منها أكثر ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي لكي تنمو وتزدهر.

وكما هو موضح في الشكل 7، فإن دور ودعم مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتمحور في ثلاثة أوجه، وهي:

رفع التوصيات (لتهيئة بيئة الأعمال المناسبة بالتعاون مع الوزارات الهيئات والدوائر الحكومية ذات العلاقة)

التأسيس (نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الأشخاص ودعم تأسيس الشركات الجديدة)

التنمية (دعم وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في دبي)

شكل 7

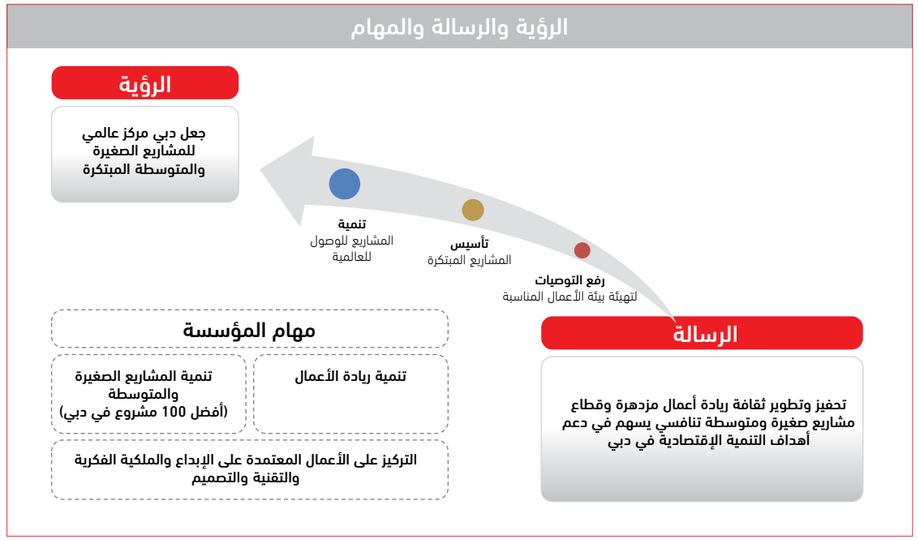

تستهدف مبادرات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزيز دعم النظام البيئي لريادة الأعمال على جميع المستويات، وتتراوح من الإستشارات والتدريب والإرشاد و حاضنات الأعمال إلى التمويل. المبادرات الرئيسية التي تقوم بها مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشكل 8 أدناه.

شكل 8

تأثير مبادرات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خلال السنوات العشر الأخيرة، حققت برامج ومبادرات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثير إيجابيا على عدد بارز من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي. ويمكن تلخيص تأثير بعض هذه المبادرات أدناه:

البرامج على مستوى السياسات

الدعم في تكلفة بدء الأعمال: من المرجح أن إعفاء المشاريع الوطنية من الضمان المصرفي للعمال وتخفيض رسوم الترخيص سوف يسمح للشركة بتوفير ما يقرب من 90 % من تكاليف مصاريف التأسيس التي تقدر بـ 10 إلى 20 % من رأسمالها في السنوات الثلاثة الأولى. وبشكل عام، بلغ حجم هذه الإعفاءات حوالي 72 مليون درهم إماراتي إستفاد منها أكثر من 1،200 عضو في مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

برنامج المشتريات الحكومية (GPP): منذ أن بدأ هذه البرنامج في 2002، قدم أعضاء برنامج المشتريات الحكومية GPP سلع وخدمات تساوي 1.5 مليار درهم تقريبا للحكومة في دبي.

برامج الدعم والخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الاستشارة والتطوير: خلال السنوات العشرة الأخيرة، قدمت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خدمات استشارية وتطويرية لما يزيد عن 13,500 من رواد الأعمال وساعدت ما يقرب من 1,500 شركة محلية على بدء أعمالها.

تنمية القدرات: في 2011 و2012، قدمت المؤسسة دورات وورش تدريب لأكثر من 1،100 من رواد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

حاضنات الأعمال: بحلول 2012، دعم مركز حاضنات الأعمال بدء ما يزيد عن 350 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة.

علاقات رواد الأعمال (ER): بحلول 2012، ساعد فريق رواد الأعمال ER أكثر من 1،500 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عمليات الترخيص والتسجيل التجاري.

التمويل: من 2002 إلى 2012، مولت المؤسسة أكثر من 50 مشروعا من خلال شبكة مكونة من ثمانية بنوك.

مبادرات التوعية

مسابقة التاجر الصغير: حتى 2012، شارك حوالي 10,500 طالب في مسابقة التاجر الصغير وبأكثر من 3,500 مشروع مختلف.

جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب: من 2002 إلى 2012، تم تكريم حوالي 110 من رجال الأعمال من خلال جوائز محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب.

برامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

برنامج المئة

برنامج المئة هو مبادرة لتصنيف أفضل 100 مشروع صغير ومتوسط في دبي من حيث الأداء، أطلقت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي حققت انجازات نوعية وساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي في إمارة دبي إلى جانب مساعدة هذه الشركات على تطوير أعمالها والوصول بمنتجاتها إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارة.

ويهدف البرنامج والذي يعد أكثر من مجرد أداة للتصنيف، إلى حث وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لديها الإستعداد والقدرة للإرتقاء لمستوى الشركات العالمية بحيث تقوم بالاستثمار في الابتكار والموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن برنامج المئة سوف يكون بمثابة أداة من شأنها تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتحديد الفجوات بهدف التحسين والتطوير، وهو الأمر الذي يمثل القيمة المضافة الحقيقة لبرنامج المئة.

ويهدف برنامج المئة إلى:

تكريم الشركات التي تشهد تطوراً مستمراً في الأداء بدبي

تعزيز الوعي حول أهمية تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعزيز صور دبي كبيئة تحتضن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي

توفير الفرص للشركات العاملة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز رؤوس أموالها

إنشاء قاعدة لإدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق أوراق مالية ثانوي (الاكتتاب) مما يسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات.

خلق ثقافة الشفافية وحوكمة الشركات وتطبيق أفضل الممارسات

ويتم تصنيف الشركات من خلال برنامج المئة بناءآ على أدائها حسب المؤشرات المالية وغير المالية ويعتبر بمثابة منصة مثالية لهذه الشركات لتعزيز جهودها والحصول على التمويل اللازم لتنمية وتوسيع رقعة مشاريعها والوصول إلى أسواق جديدة. ويقوم برنامج المئة أيضآ بإجراء عملية التصنيف على القطاعات غير المالية مثل الابتكار والتوجه الدولي وتنمية الموارد البشرية، الحوكمة، ما يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعرف على السلبيات ومعالجتها.

بلغ عدد الشركات المتقدمة منذ إطلاق البرنامج في عام 2011 خلال الدورتين 4133 شركة تأهل منها حوالي 400 شركة للمراحل النهائية، وبلغت عوائد الشركات المتقدمه خلال الدورتين أكثر من 68 مليار درهم، وتوظف اكثر من 121,424 موظف.

اما بالنسبة الى الشركات المئة المصنفه لعام 2011 و 2013 فبلغت عوائدها ما يزيد عن 6.7 مليار درهم، ووصلت ارباحها الى أكثر من 653.5 مليون درهم، وتوظف ما يقارب 11,424 موظف.

حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة

أطلقت المؤسسة هذه المبادرة لتعزيز ثقافة الحوكمة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتأكيد على أهمية تبني مبادئ الحوكمة منذ بداية نمو الشركة، وقد قامت المؤسسة بإصدار كتيب مبادئ الحوكمة إضافة لدليل عملي لتطبيق مبادئ الحوكمة بناءآ على القواعد التسعة التالية:

1. تبني إطار عمل رسمي لنظام إدارة الحوكمة الرشيدة
2. عملية تخطيط التعاقب الوظيفي
3. وضع نظام لتدفق المعلومات يتسم بالشفافية والدقة
4. إنشاء مجلس إدارة يتلاءم مع النمو الذي تحققه الشركة
5. إعداد تفويض واضح لمجلس الإدارة
6. الاحتفاظ بسجلات حسابات دقيقة
7. وضع إطار عمل للرقابة الداخلية
8. التعرف على متطلبات أصحاب الشأن
9. وضع إطار عمل يوضح علاقة أفراد العائلة بالشركة

وتشمل المبادرة العديد من العناصر والأنشطة مثل: أدوات التحليل والتشخيص، عمليات التقييم، والندوات وورش العمل والمؤتمرات.

تصنيف أفضل البنوك الصديقة للشركات الصغيرة والمتوسطة

تم إطلاق مؤشر أفضل البنوك الصديقة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2012 لتحديد احتياجات التمويل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ليتم فيه تحديد البنوك في الإمارت التي لديها برامج تستهدف دعم وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إجراء دراسة شاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل نموها و في مختلف القطاعات، وجاءت نتائج البحث والمؤشرات التي صنفت البنوك لتقدم توصيات قيمة للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة حول كيفية هيكلة عروضها وخدماتها بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه أظهرت النتائج الثغرات لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تقديم طلب للحصول على التمويل والخدمات الإئتمانية. وبهدف تحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإدارة المالية، تم إطلاق مبادرة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (تمويلكم).

تمويلكم

أطلقت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة هذه المبادرة لإرشاد أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوجيههم لفهم القضايا التي تؤثر على وصولهم الى التمويل المصرفي وتحديد جودة حساباتهم وتقاريرهم المالية ومعايير التدقيق. وتعد هذه المبادرة كأداة للتثقيف من خلال دليل إرشادي وموقع الكتروني سيتم إطلاقه في مطلع عام 2014، ويوفر المحتوى الغني للشركات الصغيرة والمتوسطة معرفة المتطلبات الأساسية لإعداد طلب الحصول على التمويل مع مراعاة كل ما هو مطلوب من وثائق وبيانات وحسابات مدققة وتخطيط الميزانية.. وتهدف المبادرة بشكل رئيسي لإعداد أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لإعداد شركاتهم لتكون جاهزة ومؤهلة للحصول على التمويل.

بشكل عام، تتبنى الحكومة توجها شموليا لتعزيز الأعمال وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، وقد تم تنفيذ حزمة شاملة من البرامج والمبادرات لتعزيز الجوانب الخاصة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تشمل دعم تأسيس وتنمية الأعمال، وتنمية القدرات، والتوجه للصادرات، والبيئة التنظيمية، وسياسات الدعم وغيرها).

بالرغم من ذلك ، هناك فجوات معينة موجودة في النظام الإيكولوجي والذي يتطلب توجها مترابطا تتبعه كل من الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز دعم القطاع ككل بالاضافة إلى التوجه والتعامل مع الجوانب الخاصة بتنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مثل تعزيز الإبتكار، والتشجيع على تبني تكنولوجيا المعلومات، وزيادة التركيز على الموارد البشرية، وتبني مبادئ الحوكمة، وغيرها).

جميع الحقوق محفوظة © 2013

إن كافة حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا يجوز استخدام أو نشر أي جزء من هذا الكتيب أو نقله على أي نحو وبأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو خلاف ذلك إلا بالموافقة الخطية المسبقة من قبل المؤسسة.

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ص.ب: 66166

هاتف: 3613000 4 971+

فاكس: 3681000 4 971+

الموقع الإلكتروني: www.sme.ae

البريد الإلكتروني: essam.disi@sme.ae

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية
المشاريع الصغيرة والمتوسطة
DUBAI SME
إحدى مؤسسات دائرة التنمية الإقتصادية - حكومة دبي
An Agency of the Department of Economic Development - Government of Dubai

تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

www.sme.ae